

اريد بالكل العميم ان يكون مع اعتبار المعلومية اولافان اريد  
بالذات يعني اعم من ان يكون مع اعتبار المعلومية اولافان اريد  
علم الجنب فيما دل عليه هو الذات فيلزم دخوله تحت علم الجنب  
ولا يصح الفرق الا في ما بعد بين علم الجنب وعلم الجنب وان اريد الذات  
مجردا مع اعتبار المعلومية يلزم كون علم الجنب واسمه يعني اقصا  
ما دل عليه كلى من حيث انه معتد به اي بالحدث على وجه من  
العصبة المعبرة في معاني التسمية وتلك العصبه كالقيام بالذات  
وتحليل الحدث في علم الفاعل والواقع علم الذات في علم المفعول و  
كالقيام بالذات على وجه العصبه في الصفة المشبهة وبالقيام على وجه  
الزيارة على الفيز في علم التفصيل وقوله اما بان يؤخذ مدرك من حيث  
انه منسوب الى غيره نسبة تامة خبرية او انشائية كما في الافعال لا يخفى  
ان الانسب بقوله المم او نسبة بغير جعل حيث قسم الفعل والمشغول  
اللفظ الذي دل عليه نسبة على النسبة على ظاهرها او جعل الماد بها  
التركيب من الذات والحدث كما استناد من كلامه قدس سره او يكون  
بتقدير المضاف اي ذوقية على ما يبيح في كلامه الشارح في رفع الكلام  
بالفعل ان يذكر في هذه المشتقات ايضا الغيبة بان يقول وذلك بان  
يؤخذ على الحدث من حيث يشب اليه الحدث على وجهه الا انه

ينبغي

غير الكلام وما ذكره تبسيرا على ان النسبة في المشتقات تقييدية و  
ليست تامة واعتبر في هذه في الحدوث قيد الوجود والوجود والظ  
بالنظر الى ما قبله وما بعده وان اعتبر ما في معلوم معطوق على محل  
فيكون من جملة ما يستفاد من كلامه قدس سره بان عقيدة الوحدة  
فيجب استلزام منصوص في كلامه قدس سره حيث قال اما حديثه <sup>وحده</sup>  
واما غيره وحده ويكفي ان يجاب عنه بوجهين احدهما ان يجعل  
الذات المكونة المتعلقة بتقيد الوحدة ناظرة الى قول فيكونا متساويا بليني  
لثالثه وثانيهما ان قيد الحدث بالوحدة وان كان منصوصا في  
كلامه قدس سره الا ان قيد الذات بها بطريق الاستظهار <sup>باعتبار</sup> بان  
ان فهم الذات من غير الحدث بطريق الاستفاد فيكون اعتبار  
قيد الوحدة المجمع من حيث المجمع بطريق الاستفاد فان فهم  
صحة اخر فهم تغير قسم عقلية اي تقابره للاقسام المتحققة  
الذاتية كتركيب الذات والحدث في شمول على النسبة لا على وجه اعتبار  
في نسبة المشتق في الفعل فعلى هذا قوله وكون المعنوم المذكور  
عطف على تغير قسم عقلي عطف الخاص على العام فان فهم وحقولهم  
يعتبر فيه اه عطف على الخواص الملمية اعني قوله المقوم لرفع ضبط الكلام  
لا على قوله لا يخرج ولا يصدق على ما يظهر في بابي الرأي بطريق